

المملكة المغربية



وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني

كلمة السيد الوزير

اللقاء التواصلي لبني ملال
حول بعض الإشكاليات المجالية التي تعرفها جهة بني ملال-خنيفرة

الإثنين، 01 فبراير 2016

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة على أشرف المرسلين

- السيد والي جهة بني ملال-خنيفرة وعامل إقليم بني ملال
- السيد رئيس جهة بني ملال-خنيفرة
- السيد عامل إقليم الفقيه بن صالح
- السيد عامل إقليم خريبكة
- السيد عامل إقليم أزيلال
- السيد عامل إقليم خنيفرة
- السادة رؤساء المجالس الإقليمية
- السادة رؤساء مجالس الجماعات الترابية
- السادة رؤساء المصالح الخارجية
- السادة ممثلوا المنابر الإعلامية
- حضرات السيدات والسادة

يسعدني أن أحضر معكم هذا اللقاء الهام من أجل بلورة تصور توافقي يتيح لنا بمقاربة ناجعة لكل الإشكاليات المجالية المطروحة على مستوى جهة بني ملال-خنيفرة، ويسمح لنا بالمناسبة عقد اتفاقيات شراكة للتعاون والشراكة بين الوزارة والجهة على مستوى التخطيط الاستراتيجي، وذلك في أفق تأطير التدخلات العمومية والخاصة خدمة للتنمية داخل نطاق الجهة.

حضرات السيدات والسادة،

كما في علمكم، دخلت بلادنا مرحلة جديدة بفعل الجهوية المتقدمة والتي تمثل الدعامة الأساسية للتدبير اللامتمركز للشؤون المحلية والإطار الأنسب لترجمة التقائية السياسات العمومية. الأمر الذي يستدعي انخراط وتعبئة كل الطاقات والنخب المحلية بغاية رسم وتنفيذ مشروع نهضوي متوازن ومستدام، يرتكز بالأساس على دعم الاستثمار المنتج، وعلى تجاوز معضلات التنمية المجالية، وإنعاش الحركة الاقتصادية وتأهيل المراكز الحضرية والقروية....

إن الدينامية المجالية والاقتصادية التي يعرفها مجال جهة بني ملال-خنيفرة بفضل الأوراش التنموية التي أطلقتها السلطات العمومية والجماعات الترابية، أو تلك التي ستنخرط فيها في المستقبل القريب، تدفعنا بالضرورة إلى تبني منهجية تشاركية تأخذ بعين الاعتبار حاجيات المواطنين وانشغالات وأولويات الفاعلين على الصعيدين المحلي والجهوي من جهة، وبعد الاستدامة والنجاعة الاقتصادية لكل النطاقات المشكلة لمجال الجهة سواء كانت قروية أو حضرية من جهة ثانية.

حضرات السيدات والسادة،

إن المكانة التي أضحي يحتلها إعداد التراب الوطني بفضل دسترة التصاميم الجهوية لإعداد التراب، ستشكل لامحالة دفعة نوعية نحو الارتقاء بمسألة التخطيط الاستراتيجي ضمن نطاق الحدود الجهوية التي ظلت تشكل المستوى الملائم للتخطيط الترابي وأجراً المشاريع التنموية عبر المخططات التنموية الجهوية.

ضمن هذا المنحى، حرصت وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني منذ انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني لإعداد التراب سنة 2004، والذي نعتزم عقد دورته الثانية خلال هذه السنة بحول الله، على إعداد مجموعة من التصاميم الجهوية لإعداد التراب، والتي وصل عددها 11 تصميماً جهوياً حسب التقطيع الجهوي القديم، تشكل أغلبها حالياً موضوع تكييف وملائمة مع التقطيع الحالي للجهات، في حين تمت برمجة خمس تصاميم جهوية جديدة خلال هذا العام، وذلك لاستكمال تغطية مجموع التراب الوطني

بهذه التصاميم. ويتعلق الأمر بجهات الشرق والدار البيضاء-سطات ودرعة-تافيلالت وسوس-ماسة وطنجة-الحسيمة-تطوان.

وهنا لابد من التذكير، أن جهة بني ملال - خنيفرة كان لها السبق على مستوى إعداد تصميمها الجهوي لإعداد التراب (تادلة أزيلال، مكناس تافيلالت والشاوية ورديغة) و كذلك كان لها السبق وطنيا من خلال إعداد برنامجها التنموي المندمج الذي كان موضوع مشروع تعاقد ما بين الدولة والجهة. وقد كان للمنظومة المحلية وعلى رأسها السيد الوالي والسيد رئيس الجهة المحترمين إسهام كبير في إنجاح هذين المشروعين. وبناء عليه، سنعمل خلال هذا اللقاء على ترجمة هذا الطموح الجماعي في مجال إعداد التراب عبر عقد شراكة بين الوزارة والجهة من خلال تمويل إعداد دراسة لملائمة التصميم الجهوي لإعداد التراب مع التقطيع الترابي الحالي وكذا تمويل الدراسة الاستراتيجية المتعلقة بتنمية الأقاليم الخمس المشكلة للجهة.

كما أن الوزارة، وتفعيلا منها للإستراتيجية الوطنية للتنمية القروية، ضمن شراكات مع الفاعلين العموميين والمنظومة المحلية على مستوى الجهة، تباشر تمويل مجموعة من المشاريع التنموية المنبثقة عن التخطيط الاستراتيجي التشاركي (المشاريع الترابية، المخططات الجماعية للتنمية) وذلك بهدف تحسين جاذبية المجالات القروية والظروف المعيشية للسكان والعمل على تنويع الأنشطة غير الفلاحية المدرة للدخل والحفاظ على البيئة وتثمين الموروث الثقافي والطبيعي. ومن جملة تلك المشاريع، يمكننا أن نذكر:

-المشروع المندمج لتأهيل وتمهئة موقع شلالات أوزود بإقليم أزيلال؛

-مجموعة من المشاريع ذات الصبغة الاجتماعية بإقليم الفقيه بن صالح؛

-مجموعة من المشاريع لفك العزلة عن بعض الدواوير و المناطق الجبلية بإقليم بني ملال؛

-مجموعة من المشاريع المدرة للدخل بإقليم خريبكة والمشاريع المندمجة لتأهيل السياحة القروية ولفك العزلة وتشجيع التمدرس بإقليم خنيفرة.

حضرات السيدات والسادة،

ضمن مقارنة تقوم على هيكله استعمال المجال بكيفية تسمح بالاستجابة للحاجيات الآنية والمستقبلية على مستوى السكن والأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الجماعية والخدمات الحضرية... وكذا تأطير الأوساط القروية والإرتقاء بوظائفها تسهر الوزارة على مستوى قطاع التعمير على :

-تعميم التغطية بوثائق التعمير وتحيين المتجاوز منها واستصدار وثائق تعميرية تهم المدن الكبرى والمناطق التي تعرف ضغطا عمرانيا؛

-هيكله السكن الناقص التجهيز عبر تصاميم لإعادة الهيكلة متوافق بشأنها محليا، مع الحرص على محاربة السكن غير اللائق وكل أشكال البناء غير القانوني؛

-العمل على مراجعة مناهج التخطيط المعتمدة عبر أعمال مبادئ التعمير المستدام وإعداد مرجعيات لتحسين جودة وثائق التعمير؛

- طرح ترسانة للقوانين المتعلقة بالتعمير على مسطرة التوافق والمصادقة، من بينها مراجعة المقتضيات التنظيمية المتعلقة بالبناء والتجزئ بالأوساط القروية، وهو ما تم اقتراحه بتعديل المواد 34 و 35 و 36 و 37 من المرسوم عدد 2-92-832 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1414 (14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 90-12 المتعلق بالتعمير فيما يخص المساحة والعلو الأقصى و المواصفات الواجب مراعاتها إبان دراسة مشاريع البناء بالعالم القروي.

واعتبارا لمختلف التحديات المجالية التي تعرفها الجهة، تعمل الوزارة من خلال الوكالات الحضرية لكل من بني ملال وخنيفرة وسطات بشراكة مع الفاعلين المحليين، على الرفع من مستوى التغطية بوثائق التعمير وذلك بغية تأطير وضبط حركية التمدن، والمحافظة على الأراضي الفلاحية خاصة المسقية منها والتي تعرف تهديدا حقيقيا نتيجة التمدن المتسارع وغير المنظم، بحيث بلغت نسبة التغطية 80% بالمجال القروي و100% بالمجال الحضري على مستوى الجهة.

كما تبقى الوزارة مستعدة، سواء من خلال تمثيلياتها اللامركزية أو مصالحها المركزية بشراكة مع المنظومة المحلية وباقي الفرقاء العموميين، لرفع مجمل التحديات التي تجابه التنمية المجالية المتوازنة للجهة :

- كتحدي الرفع من التجهيزات والخدمات الأساسية ومرافق القرب الضرورية للعيش الكريم داخل النطاقات القروية بالجهة؛
- تحدي توسع المدن داخل المجالات السقوية ، عبر تحديد وحماية الأراضي الفلاحية المسقية وكذا وضع الإطار القانوني لإعادة هيكلة التجمعات السكنية غير المنظمة مع العمل على ملائمة شروط ومساطر البناء داخلها ؛
- تحدي الارتقاء بالمراكز الصناعية بالجهة لكي تلعب دورها كاملة على مستوى توفير الخدمة العمومية وإنعاش وتنويع الاقتصاد القروي بالجهة؛
- إشكالية البناء بالعالم القروي، مع استصدار النص التنظيمي المتعلق بالبناء والتجزئ بالأوساط القروية، والذي قطع أشواطاً مهمة من التوافق.

أيها الحضور الكريم

إن رفع هذه التحديات والإجابة على مثل هذه الإشكاليات ليس صعب المنال، أمام تضافر الجهود والإصرار على تحقيق التنمية داخل المجال الترابي لجهة بني ملال-خنيفرة والذي نلمسه من خلال إراداتكم الجماعية التي تتجسد اليوم عبر هذا اللقاء، خصوصا مع تطلعات المواطنين والمواطنات إلى وقع البرامج التنموية ضمن الإطار الجهوي، والذي يمثل اختيارا ناجعا لرفع كل الرهانات والبحث عن الحلول لكل المشاكل التي تعترض التنمية المجالية ببلادنا.

وفي الأخير أغتنم هذه الفرصة، لأجدد الشكر للسيد والي الجهة على هذه المبادرة، كما أشكر السيد رئيس الجهة والسادة العمال والسادة رؤساء المجالس الإقليمية والجماعية، وأثمن عاليا حرصكم على إنجاح فعاليات هذا اللقاء، تنظيما وغاية.

أتمنى لأشغالكم النجاح والتوفيق، وفقنا الله جميعا لما فيه خدمة الصالح العام تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.